

التمويل الإسلامي الآفاق والتحديات

في غضون أربعة قرون فقط شهد النظام المالي الإسلامي نموًا منقطع النظير، حيث أن القطاع المصرفي الإسلامي ينظر على أنه القطاع المصرفي الأسرع نموًا في الصناعة المالية العالمية. حتى الآن، يقدر إجمالي الأصول المالية العالمية في الصناعة المالية الإسلامية بحوالي 2 مليار دولار أمريكي. حيث كانت السنوات الخمس الماضية الأهم حين سجلت 17.3% معدل النمو السنوي التراكمي محفزًا لتحسين البنية التحتية للصناعة، فوجود صناعة أكثر شمولاً بالإضافة لوجود قاعدة أوسع للمستثمرين والمصدرين وبالتالي معاملات أكبر عابرة للحدود. مما يضيف إلى مكانتها العالمية هو أن التمويل الإسلامي قد جذب انتباه الاقتصادات المتقدمة وذلك للاستفادة من هذه السوق المتنامية وهذا دليلًا على طلبها ومقترحاتها العالمية.



التمويل الإسلامي : الآفاق والتحديات

الأرقام الهامة، فمن الجدير بالذكر أن النمو السريع للتمويل الإسلامي بين 2009 و2015 (فترة ما بعد الأزمة) قد تميز بتحسين البنية التحتية للصناعة، والصناعة الأشمل، ومجال أوسع للاستثمار والإبداع مقترناً بمزيد من الصفقات العابرة للحدود. إنه من حيث الأهمية، أن الصناعة المالية الإسلامية تتطور تدريجياً لتكون عنصراً هاماً يدعم الروابط المالية والاقتصادية. فمن حيث الأهمية كان نمو الصناعة المالية الإسلامية قد اجتذبت انتباه السلطات القضائية غير الرئيسية للمالية الإسلامية للاستفادة من هذه السوق النامية. إن الاهتمام من قبل السلطات القضائية غير الرئيسية للمالية الإسلامية في التمويل الإسلامي يعد دليلاً على جاذبيته عالمياً وخصوصاً للاستفادة من النطاق الأوسع من المستثمرين والمستهلكين.

منذ بداية التمويل الإسلامي كقطاع ناشئ في عام 1970، ركز التمويل الإسلامي بشكل أساسي على الأنظمة المصرفية الملائمة للشريعة، حيث يقدم النظام المالي الإسلامي الحالي نظاماً مالياً شاملاً بدءاً من القطاع المصرفي، وقطاع سوق رأس المال إلى القطاع التكافلي.

فلقد شهد النظام المالي الإسلامي خلال أربعة عقود فقط، تطورات جديرة بالاعتبار ويعدّ الآن من أسرع قطاعات النظام المالي العالمي نمواً. حتى الآن، يقدر إجمالي الأصول المالية العالمية في الصناعة المالية الإسلامية بحوالي 2 مليار دولار أمريكي ويتوقع أن تصل إلى 5 مليار دولار أمريكي في السنوات الخمسة المقبلة. لقد شهدت الصناعة المالية الإسلامية توسعاً قوياً في السنوات الخمسة الماضية، مسجلةً بنسبة 17.3% معدل النمو السنوي التراكمي وذلك بين 2009 و2014. وسوى هذه

وجنوب أفريقيا ونيجيريا. و إلى جانب دول أفريقيا، هناك مناطق أخرى في آسيا مثل بنغلادش وإندونيسيا تظهر آفاقاً مشرقة للنمو أيضاً. أما الاقتصاديات المتقدمة مثل الولايات المتحدة وأوروبا وسنغافورة فقد شهدت زيادة نشاطها في مجال التمويل الإسلامي في السنوات الأخيرة.

الآفاق في السلطات القضائية غير الرئيسية للمالية الإسلامية

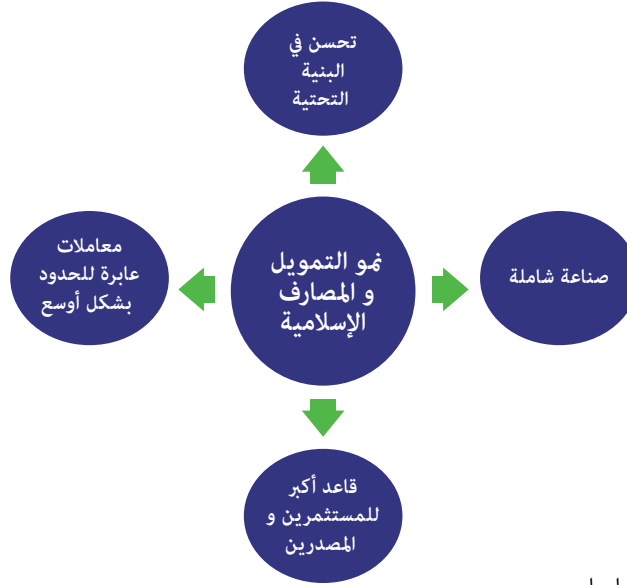
بالإضافة إلى السلطات القضائية الرئيسية مثل ماليزيا ودول مجلس التعاون الخليجي، فإن الصناعة لاتزال في مزيد من تثبت سيرها في مناطق أخرى من أفريقيا مثل السنغال وكينيا

¹ الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (إسرا)

² تقديرات إسرا

³ التقرير الخاص بالاستقرار 2015، مجلس الخدمات المالية الإسلامية

خصائص النمو السريع للتمويل الإسلامي



المصدر: إسرا

ومن ناحية أخرى، فإندونيسيا موطن لأكثر عدد من المسلمين في العالم، حيث تضم 12.7% من إجمالي المسلمين العالم. بدأ يرتفع عدد الأفراد ذوي الدخل العالي (الأثرياء) في إندونيسيا بشكل كبير على مر السنين. والظروف الاقتصادية في تحسن في العقد الماضي، ويتوقع استمرار نموها بمعدل 5.3% في 2015. ومن جانب العرض، فهناك العديد من المؤسسات المالية الإسلامية في السوق الإندونيسية. حالياً توجد في إندونيسيا 12 مصرفية إسلامية متكاملة و22 وحدة تجارية موافقة لأحكام الشريعة التابعة للبنوك التقليدية و163 مصرفية إسلامية ريفية. فقد ارتفعت أصول المصارف الإسلامية ونمت من 100 ترليون روبية إندونيسية (تقريباً 8 مليار دولار أمريكي) إلى 279 ترليون روبية إندونيسية (تقريباً 22.3 مليار دولار أمريكي)، أو بمعدل نمو سنوي تراكمي 29.2% وذلك بين عامي 2010 و2014. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك 45 مؤسسة التأمين الإسلامية التي تقدم كلاً من المنتجات التكافلية العامة و المنتجات التكافلية العائلية ويتوقع أن تصل نمو هذه المنتجات إلى 20% في 2015. علاوة على ذلك، فهناك 316 سهم تم تصنيفها وإدراجها مع الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة وهي تحتوي تقريباً على 60% من إجمالي الأسهم في إندونيسيا. وبالإضافة إلى ذلك، فهناك 61 من الصناديق الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة حسب التقرير في سبتمبر 2014 و23 صكاً حكومياً و35 صكاً للشركات حسب التقرير في فبراير 2015. وفي الميزانية الوطنية لعام 2015 فالحكومة الإندونيسية خصصت 6.94 ترليون روبية إندونيسية لمشاريع البنية التحتية عبر إصدار الصكوك الحكومية.

في منطقة آسيا، بنغلادش ثالث أكبر بلد إسلامي لها تاريخ طويل في مجال تطوير التمويل الإسلامي، بدأ من عام 1983 بتأسيس بنك بنغلادش الإسلامي واستمر حتى تم تطوير سبعة مصارف إسلامية تستقل لوحدها وفتح 16 نافذة وذلك في عام 2014. إن حصة السوق للمصارف الإسلامية في بنغلادش ضخمة، حيث تمثل 18.9% من مجموع الإيداعات و21.1% من مجموع التمويل. وبالإضافة إلى ذلك تمكنت بنغلادش من تحقيق نمو سريع في قطاع التكافل، توجد حالياً ثمان شركات تكافل في بنغلادش تشتمل على خمس شركات تكافل عائلي وثلاث شركات تكافل عام تحتاز حصة سوقية مقدارها 26% من إجمالي الأقساط في التأمين التكافلي على الحياة و4.6% من الأقساط في أعمال التأمين التكافلي العام.

4 ويكيبيديا

5 مجلس الخدمات المالية الإسلامية 2014

6 التقرير السنوي، بنك بنغلادش 2013

7 مجلس الخدمات المالية الإسلامية 2014

8 ويكيبيديا

9 الدراسة الاقتصادية عن إندونيسيا 2015 OECD

10 بنك إندونيسيا

11 www.indonesia-investments.com

12 www.medanbisnisdaily.com

13 بورصة إندونيسيا 2015

14 بورصة إندونيسيا 2015

15 مصادر مختلفة

وفي الوقت نفسه، في النصف الأول من 2014 سجلت أفريقيا أكثر من 2% من مجموع أصول المصرفية الإسلامية العالمية و0.5% من الصكوك المتميزة (2014).

إن نمو التمويل الإسلامي وآفاقه في القارة الأفريقية مدعوم بسبب العديد من الحوافز، أهمها الدعم من القطاع الحكومي عن طريق إدخال "قانون تنظيم عملية المصرفية الإسلامية" من قبل البنك المركزي النيجيري في 2009. ويقصد هذا القانون إلى تشجيع التمويل الملائم للشريعة لصالح الأغلبية المسلمة في نيجيريا التي تمثل 50% من إجمالي المواطنين والذي يقدر بـ170 مليون نسمة. بالإضافة إلى ذلك، إن ظهور طبقة وسطى جديدة والنمو الاقتصادي المطرد على مدى السنوات القليلة الماضية يكون -كالمتوقع- حوافز قوة الطلب للخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة.

وفي الوقت نفسه، إن الآفاق المشرقة للتمويل الإسلامي جذب اهتمام الاقتصاديات المتقدمة مثل الاتحاد الأوروبي وسنغافورة.

في أوروبا، إن الاهتمام بالتمويل الإسلامي قد تجدد في أعقاب إصدارات الصكوك السيادية من قبل المملكة المتحدة، حيث إن هذه الصكوك السيادية البريطانية لمدة 5 سنوات أولى وثيقة إسلامية سيادية في العالم تصدر في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وقد تم تجميع 339.5 مليون دولار أمريكي من قبل المستثمرين لصالح الحكومة و بمعدل ربح قدره 2.036%. إن سجل الطلبات قد سجل اكتتاباً زائداً عن حجم الإصدار على ما يقرب من 10 أضعاف. وبالنسبة إلى لوكسمبورغ، فبعد ما أصدر البرلمان في لوكسمبورغ مشروعاً قانونياً يمنح الحكومة حق إصدار الصكوك باستخدام الأصول العقارية الملموسة، أصدرت لوكسمبورغ 253 مليون دولار أمريكي (200 مليون يورو) وذلك لمدة 5 سنوات في أكتوبر 2014، وأصبحت الدولة الأوروبية الثانية المصدر للصكوك السيادية في أسواق رأس المال الإسلامية العالمية. وتحصل الاكتتاب الزائد عن حجم الإصدار مرتين للصكوك. إن قطاع التمويل الإسلامي في أوروبا على الرغم من صغر حجمه له إمكانيات لتحصيل القوة الجاذبية وذلك بسبب التوسع السريع في العلاقات الثنائية بين الدول الأوروبية والمراكز المالية الإسلامية في السلطات القضائية الرئيسة للمالية الإسلامية مثل دول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا، علاوة على ذلك إن النمو الهائل للتمويل الإسلامي قد ازدادت وتيرته بعد الأزمة المالية العالمية في ضوء النمو المطرد للتمويل الإسلامي وزيادة الطلب العالمي. وبشكل عام، إن واقع التمويل الإسلامي في أوروبا في حالة إيجابية وذلك يرجع إلى الحوافز التالية:

بالانتقال إلى القارة الأفريقية، فإن التمويل الإسلامي شهد تقدماً ملحوظاً مدعوماً بطلب من قبل السكان المسلمين وغير المسلمين. على سبيل المثال، نيجيريا الآن لديها مصرف إسلامي متكامل، يخدم سكانها من الأغلبية المسلمة من إجمالي عدد السكان الذي يقدر بـ173.6 مليون، وفيه إشارة إلى إمكانية تأسيس المزيد من المصارف الإسلامية فيها. وفي الوقت نفسه قد رحبت كينيا وجنوب أفريقيا أيضاً بالمصارف الإسلامية. اليوم قصد العديد من الدول الأفريقية إلى الاستفادة من سوق الصكوك العالمي وذلك للحصول على التمويل السيادي. فمن ضمن مصدري الصكوك السيادية السنغال أصدرت الصكوك السيادية متجاوزة كل من جنوب أفريقيا ونيجيريا، لكي تكون أكبر سوق للصكوك السيادية في جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية.

ونيجيريا من جهة أخرى تملك الصكوك كجزء من الإطار الإستراتيجي لغاية عام 2017. ومما سهل هذا الإصدار قيام هيئة الأوراق المالية والبورصات بتعديل الإطار التنظيمي لكي يسمح للشركات النيجيرية لإصدار الصكوك من خلال المحاولة لجذب الصناديق المتوافقة مع الشريعة. فعلى سبيل المثال، باعت ولاية أوشن في نيجيريا مؤخرًا صكوكاً بقيمة 61 مليون دولار أمريكي في عام 2013، وهي أولى ولاية في نيجيريا التي تبيع الصكوك. وفي مكان آخر، أصدرت حكومة جنوب أفريقيا أولى الصكوك في الربع الثالث من 2014. وهي صكوك الإجارة بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، ذات اكتتاب زاد عن قيمة المعروض أكثر من أربع مرات، تجذب التمويل من المستثمرين في الشرق الأوسط وآسيا على حد سواء. وكانت أولى صكوك في أفريقيا تصدر بالدولار الأمريكي.

ومن حيث الأهمية، قد اجتذبت إمكانيات نمو التمويل الإسلامي المتزايدة في أفريقيا انتباه الجهات العاملة في المصرفية الإسلامية على المستوى العالمي. فعلى سبيل المثال، في 2014 أعلن بنك دبي الإسلامي خطته في تأسيس بنك إسلامي في نيروبي، كينيا، مستشهداً بإمكانية الطلب والدعم التنظيمي كعوامل رئيسة لهذا التأسيس.

¹⁶ صكوك السنغال تقود الطريق إلى إصدار الصكوك لجنوب أفريقيا ونيجيريا، وكالة انباء بلومبرج (يونيو 2014)

¹⁷ www.luxembourgforfinance.com

¹⁸ مجلس الخدمات المالية الإسلامية

¹⁹ بنك دبي الإسلامي وخطة التوسع إلى الأسواق الأفريقية "، والمشاريع (مارس 2014)

²⁰ تقديرات إسرا

²¹ شبانة ومحجوبي. "نيجيريا: الوضع الراهن والتطور المستقبلي"، (IFN 2013)

²² مجلس الخدمات المالية الإسلامية

²³ مجلس الخدمات المالية الإسلامية

²⁴ مجلس الخدمات المالية الإسلامية

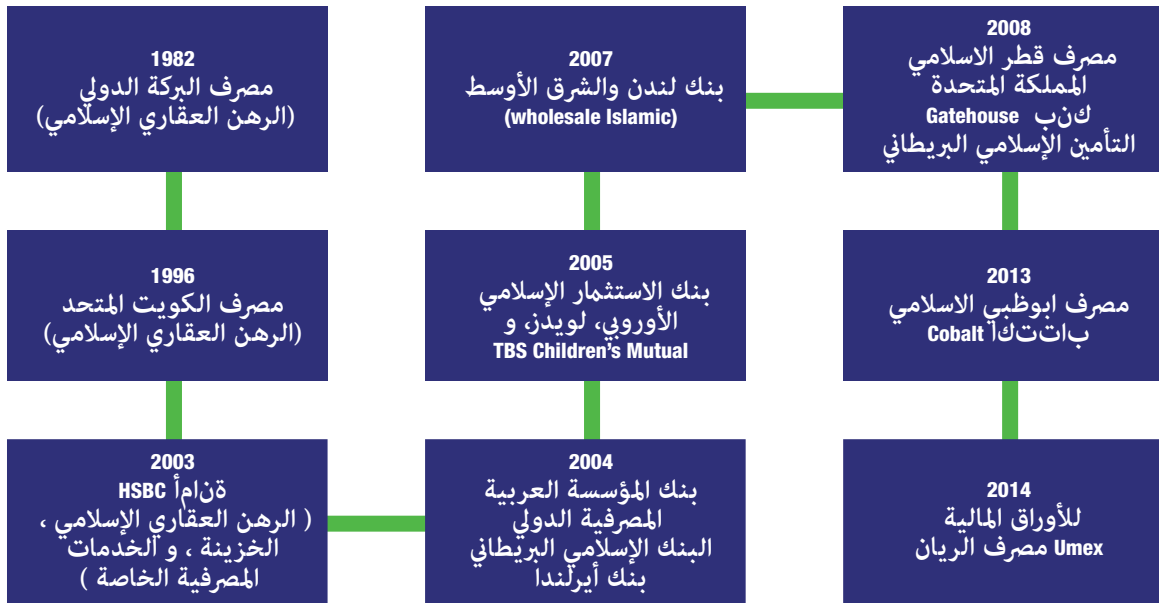
²⁵ مجلس الخدمات المالية الإسلامية

حواجز نمو التمويل الإسلامي في أوروبا



المصدر: إسرا

الجدول الزمني لإنشاء المؤسسات المالية الإسلامية في المملكة المتحدة



المصدر: إسرا و UKTI

من الإصدارات للصكوك في سنغافورة. و حتى اليوم تم إصدار 31 صكاً في سنغافورة. و بعض هذه الإصدارات الأخيرة، صكوك الوكالة وقدرها 300 مليون دولار أمريكي و قد تم إصدارها في بداية 2014 من قبل بنك التصدير الاستيراد في ماليزيا وصكوك المرابحة وقدرها 118 مليون دولار أمريكي، أصدرت في يوليو 2014 من قبل شركة الأصول الذهبية للتمويل الدولي. وفي 2012، قامت مجموعة أكساتا بتسعير صكوك الوكالة وقدرها 158.06 مليون دولار أمريكي (1 مليار يوان صيني)، والتي كانت في ذلك الوقت من أكبر الصكوك المقومة باليوان الصيني.

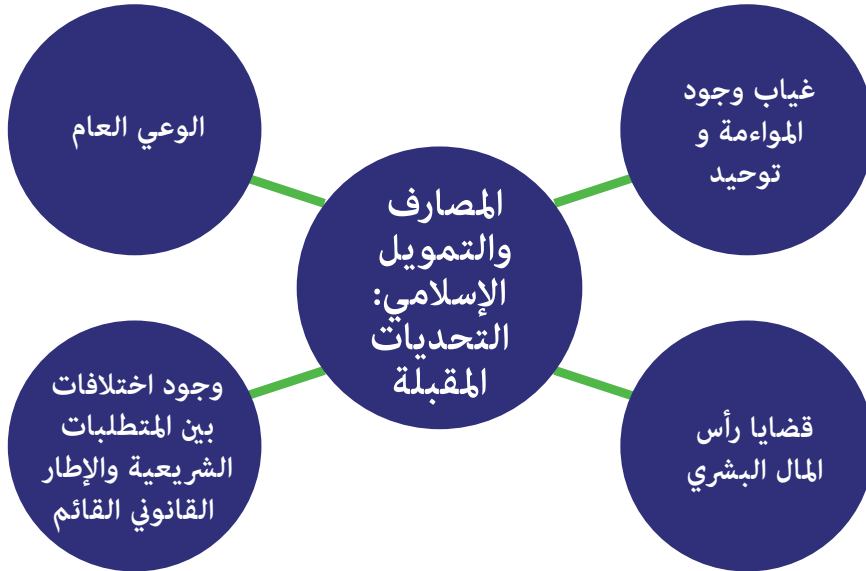
بالانتقال إلى سنغافورة، فقد استقطبت الحملة الترويجية للصكوك من قبل المستثمرين الكبار مثل مجموعة إعمار لمراكز التسوق وداماك العقارية وتركي فايننس. وفي الإجمال، يوجد في سنغافورة ما يقرب من 15 مصرفية تقدم الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة. وفي الوقت الحاضر هناك ما يقارب من 4.37 مليار دولار أمريكي قيمة الأصول الإسلامية تحت إدارة المصرفية الإسلامية في سنغافورة، وأكثر من ثلث هذه الأصول تحت إدارة 15 مصرفية التي تقدم الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أيضاً العديد

التحديات المقبلة

الصناعة المالية الإسلامية تواجه تحديات كبيرة ولاسيما:

على الرغم من التطور الواعد للمصارف والتمويل الإسلامي، إلا أن

التحديات المقبلة للمصارف و التمويل الإسلامي



المصدر: عدة مصادر

²⁶ سنغافورة: فرص للتمويل الإسلامي“ IFN (سبتمبر 2014)

²⁷ سنغافورة: فرص للتمويل الإسلامي“ IFN (سبتمبر 2014)

²⁸ سنغافورة: فرص للتمويل الإسلامي“ IFN (سبتمبر 2014)

²⁹ سنغافورة: فرص للتمويل الإسلامي“ IFN (سبتمبر 2014)

³⁰ سنغافورة: فرص للتمويل الإسلامي“ IFN (سبتمبر 2014)

3. المتطلبات الشرعية والإطار القانوني الحالي

لقد تم تأسيس التمويل الإسلامي على أساس مبادئ الشريعة فيجب على الإطار القانوني والتنظيمي الحالي أن يأخذ بعين الاعتبار القيم المقترحة من الشريعة. ومع ذلك، فمن الناحية العملية فهناك بعض التحديات تواجه الموائمة بين مبادئ الشريعة والإطار التنظيمي القائم. وعلى سبيل المثال، فالتعريف القانوني للخدمات المصرفية والمالية في بعض السلطات القضائية لا يعترف بالمعاملات المالية الإسلامية نظراً لطبيعتها والفريدة ومميزاتها الخاصة مما يؤدي إلى تعارض محتمل وآثار قانونية سلبية. ولهذا السبب، كوّن بنك نيجارا ماليزيا لجنة الموائمة القانونية في 2010 تعمل أساساً على إتاحة مناخ مناسب للنظام القانوني الذي يدعم الصناعة المالية الإسلامية ويسهل تطويرها.

4. الوعي الشعبي

إن انخفاض انتشار الصناعة المالية الإسلامية في بعض السلطات القضائية سببه يرجع إلى قلة الوعي والإدراك من عامة الناس حول المنتجات المالية الإسلامية وخدماتها. ولقد أظهرت الدراسة التي أجراها بورصة ماليزيا في 2009 على سبيل المثال أن العقبات الرئيسية في تطوير سوق الأوراق المالية الإسلامية في ماليزيا هي قلة الوعي لدى المستثمرين المحتملين. وفي الوقت نفسه أظهرت دراسة PWC في 2014 أن قلة الوعي هي العاملة الأساسية في انخفاض مستوى اختراق المصرفية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي. وتوصلت الدراسة إلى أن أكثر من نصف المستجيبين على الاستبانة يعتقدون أنهم على دراية بالخدمات المصرفية الإسلامية، بينما 64% من أفراد العينة غير المسلمين ذكر أن قلة الوعي هو السبب الرئيس لعدم اشتراكهم في المنتجات والخدمات المالية الإسلامية.

1. قضايا رأس المال البشري

إن الموارد البشرية المتفانية والحاصلة على مؤهلات عالية تلعب بلا شك دوراً حيوياً في تطوير أي منظمة ونجاحها. وفي هذا الصدد، تتطلب الصناعة المالية الإسلامية مجموعة محددة من الكفاءات والمهارات، مثل فهم الشريعة والخبرة السوقية. وقد خلصت نتيجة البحث التي أجريت من خلال ندوة الهيئات التنظيمية لسوق رأس المال أن 82% من الدول المستجيبة على الاستبانة لديها ندرة في المواهب في مجال الخدمات المالية الإسلامية مثل الشريعة والتكافل. وأظهرت الدراسات أيضاً أن 60% من المتخصصين في قطاع التمويل الإسلامي بحاجة إلى المزيد من التدريب وتنمية المهارات. فالنقص في المواهب في مجال التمويل الإسلامي يشكل تأثيراً كبيراً على الصناعة حيث ينعكس ذلك على نمو الصناعة المالية الإسلامية. وعلى مستوى الخبراء، فهناك أيضاً نقص كبير في علماء الشريعة المؤهلين المتحصّلين على المعرفة والخبرات اللازمة في مجال التمويل الإسلامي.

2. التوحيد والموائمة

بالنظر إلى طبيعة الشريعة والتي تتضمن تفسيرات مختلفة، فإن التمويل الإسلامي يخضع لتفسيرات مختلفة مما يؤدي إلى ممارسات مختلفة واستخدام مختلف مفاهيم عبر السلطات القضائية، فهذه الظاهرة قد يؤدي إلى إعاقة النمو وعالمية التمويل الإسلامي حيث إن بعض المنتجات قد تقبل في بعض السلطات القضائية ولا تقبل في غيرها. ولهذا، هناك دعوة للتوحيد والموائمة والاعتراف بوجهات النظر الشرعي وذلك لتخفيف الريبية القانونية ومخاطر عدم الالتزام بالشريعة.

<http://www.faa.org.my>³¹

³² أكرم لادين، الإطار القانوني والتنظيمي والتمكيني، 2014

³³ PWC ما الذي يريده العميل؟ نظرة العميل لإفادة استراتيجية النمو للمصارف الإسلامية في الشرق الأوسط 2014.

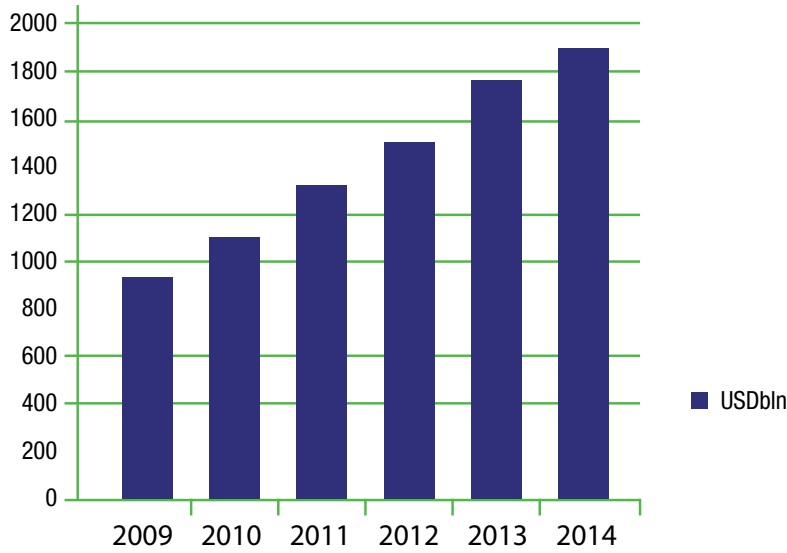
الخاتمة

التمويل الإسلامي فمن المتوقع أن هذه الصناعة ستتوسع وتنمو على المستوى العالمي.

على الرغم من التحديات المقبلة، فبالنظر إلى القيم الراسخة في

اتجاهات النمو في أصول التمويل الإسلامي العالمية

مليار ، دولار أمريكي



المصدر: البنوك المركزية ، التقارير السنوية ، بلومبيرغ ، مجلس الخدمات المالية الإسلامية ، زاوية ، إسرا.

، أن التوسع الأخير للصناعة خلال الخمس السنوات الماضية أكد تحول صناعة المصرفية و التمويل الإسلامي إلى صناعة أكثر تنافسية ومرونة. وبالمضي قدماً ، إنه من المتوقع أن تتوسع أصول هذه الصناعة إلى 3.4 مليار دولار أمريكي قبل نهاية 2018. فهذا يفتح المزيد من الفرص للتمويل الملائم للشريعة كي يتطور بشكل متزايد كجزء كبير من النظام المالي العالمي.

وبالتكرار مع التطور السريع للمصارف والتمويل الإسلامي في مختلف أنحاء العالم خاصة في السلطات القضائية غير الرئيسة للمالية الإسلامية. فهذا يثبت أيضاً على أن تطبيق التمويل الإسلامي حلّ. فحتى الآن ، إن الصناعة قد سجلت نمواً مزدوجاً في قطاعات مختلفة، وتم أيضاً توسيع أنشطتها التمويلية إلى السلطات القضائية غير الرئيسة للمالية الإسلامية (كما أبرز أعلاه). والأهم من ذلك

إخلاء مسؤولية

تعود ملكية حقوق الطبع والنشر وأية حقوق أخرى في اختيار وتنسيق وترتيب وتعزيز المعلومات الواردة في هذا المنشور إلى بنك نيجارا ماليزيا. لا يجوز تعديل أو إعادة صياغة أو نشر أو نقل أي جزء من هذا المنشور دون الحصول على إذن خطي مسبق من بنك نيجارا ماليزيا وصاحب حقوق الطبع والنشر ذات الصلة.

وعلى الرغم من أنه تم بذل كل جهد ممكن للتحقق من دقة واكتمال هذا المنشور، إلا أن بنك نيجارا ماليزيا لا يقر بأية مسؤولية عن أي خطأ أو سهو قد يوجد في هذا المنشور. والمعلومات المنشورة هنا تم تحديثها فقط حتى تاريخ وقت طباعة المنشور، ولا تعد شاملة ويمكن تحديثها من أن لآخر على الموقع الإلكتروني: www.mifc.com. هذا، ويقدر بنك نيجارا ماليزيا أي ردود أفعال أو اقتراحات لتحسين المنشور.

حقوق الطبع والنشر © 2015 بنك نيجارا ماليزيا
إن شعار إم إف سي من العلامات التجارية المسجلة في ماليزيا MIFC
في حالة وجود أي اختلاف، فإن الأصل والمرجعية تكون للنسخة الإنجليزية.